

عنوان البحث

أثر التضخم وتقلب الأسعار على القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل في المملكة
العربية السعودية (٢٠٢٠ - ٢٠٢٤)

إعداد الطالب/
علي بن فهد بن علي البواردي

إشراف/
أد. الفيصل عبد الحميد
أد. فايز جراد

العام الدراسي:

٢٠٢٦

يعد التضخم من أبرز الظواهر الاقتصادية التي تحظى باهتمام واسع في الدراسات الاقتصادية المعاصرة، لما له من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على مختلف جوانب النشاط الاقتصادي والاجتماعي. فالتضخم يعبر عن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للنقد وتراجع القوة الشرائية للأفراد. وقد أصبح موضوع التضخم وتقلب الأسعار من القضايا الاقتصادية المهمة التي تشغل اهتمام الباحثين وصناع القرار، نظرًا لما يترتب عليه من آثار اقتصادية واجتماعية تمس مستويات المعيشة والاستقرار الاقتصادي في المجتمعات المختلفة.

وتكمن أهمية دراسة التضخم في كونه يؤثر بصورة مباشرة في القدرة الشرائية للأفراد، إذ إن ارتفاع الأسعار دون زيادة مماثلة في الدخل يؤدي إلى تراجع الدخل الحقيقي، وهو ما ينعكس سلبًا على قدرة الأفراد على الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وتزداد حدة هذا التأثير لدى الفئات منخفضة الدخل، نظرًا لاعتمادها على دخول محدودة غالبًا ما تكون ثابتة أو بطيئة التكيف مع التغيرات الاقتصادية، الأمر الذي يجعلها أكثر عرضة للتأثر بارتفاع الأسعار مقارنة بغيرها من الفئات ذات الدخل المرتفعة.

كما أن تقلب الأسعار يمثل أحد التحديات الاقتصادية التي تواجه الاقتصادات الحديثة، حيث يؤدي عدم استقرار الأسعار إلى حالة من عدم اليقين الاقتصادي، ويؤثر في قرارات الاستهلاك والادخار لدى الأفراد. فاستمرار ارتفاع الأسعار أو تقلبها بشكل متكرر يفرض ضغوطًا اقتصادية متزايدة على الأسر، خاصة تلك التي تقع ضمن شريحة الدخل المنخفض، إذ يحد من قدرتها على المحافظة على مستوى معيشي مستقر، ويؤدي في كثير من الأحيان إلى إعادة ترتيب أولويات الإنفاق لتلبية الاحتياجات الأساسية فقط.

وتعد القدرة الشرائية من المؤشرات الاقتصادية المهمة التي تعكس مدى قدرة الأفراد على الحصول على السلع والخدمات باستخدام دخولهم المتاحة، حيث ترتبط هذه القدرة ارتباطًا وثيقًا بمستوى الأسعار والدخل الحقيقي. فكلما ارتفع المستوى العام للأسعار دون زيادة موازية في الدخل، انخفضت القدرة الشرائية للأفراد، مما يؤدي إلى تراجع مستويات الرفاهية الاقتصادية. ومن ثم فإن تحليل العلاقة بين التضخم والقدرة الشرائية يمثل مدخلًا مهمًا لفهم تأثير التغيرات الاقتصادية على مستوى معيشة الأفراد، ولا سيما الفئات منخفضة الدخل.

وقد أكدت العديد من الدراسات الاقتصادية وجود علاقة وثيقة بين التضخم والأداء الاقتصادي، حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن ارتفاع معدلات التضخم قد يؤثر سلبًا على النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل. وفي هذا السياق توصلت إحدى الدراسات التي تناولت الاقتصاد السعودي

إلى وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين التضخم والنمو الاقتصادي، كما بينت أن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يعكس التأثير السلبي للتضخم على الأداء الاقتصادي (سلامة، 2016).

كما بينت بعض الدراسات أن ارتفاع الأسعار الناتج عن التغيرات الاقتصادية الكلية أو السياسات الاقتصادية المختلفة قد ينعكس بشكل واضح على مستويات المعيشة للفئات محدودة الدخل. فقد أشارت إحدى الدراسات التي تناولت أثر سياسات سعر الصرف على الاقتصاد المصري إلى أن انخفاض قيمة العملة المحلية أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وهو ما انعكس على انخفاض القوة الشرائية للأفراد، خاصة لدى الفئات منخفضة الدخل، الأمر الذي ساهم في زيادة معدلات الفقر واتساع فجوة الدخل (البربري، 2021).

وفي المملكة العربية السعودية، شهدت السنوات الأخيرة مجموعة من التحولات الاقتصادية التي انعكست على بنية الاقتصاد ومستويات الأسعار، خاصة في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها المملكة ضمن رؤية السعودية 2030، إضافة إلى تأثيرات الأزمات الاقتصادية العالمية وجائحة كورونا وما تبعها من اضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية. وقد أسهمت هذه العوامل في حدوث تغيرات ملحوظة في مستويات الأسعار وتكاليف المعيشة، الأمر الذي جعل مسألة القدرة الشرائية للأفراد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية المهمة التي تستدعي الدراسة والتحليل.

كما تشير بعض الدراسات الاجتماعية والاقتصادية إلى أن الأسر منخفضة الدخل غالبًا ما تخصص الجزء الأكبر من إنفاقها لتلبية الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والسكن والخدمات الضرورية، الأمر الذي يجعلها أكثر تأثرًا بارتفاع الأسعار مقارنة بغيرها من الفئات الاجتماعية. فارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية يؤدي إلى زيادة الأعباء الاقتصادية على هذه الأسر، وقد يحد من قدرتها على تلبية احتياجاتها المعيشية الضرورية، مما ينعكس في النهاية على مستوى رفايتها الاقتصادية والاجتماعية.

وتبرز أهمية دراسة أثر التضخم وتقلب الأسعار على القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية، حيث تسعى هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقة بين التغيرات في المستوى العام للأسعار والقدرة الشرائية لهذه الفئات، وذلك في إطار محاولة فهم التأثيرات الاقتصادية للتضخم على مستوى معيشة الأفراد، بما يسهم في تقديم رؤية تحليلية يمكن أن تدعم الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة في المجتمع.

٢/١ مشكلة الدراسة:

شهدت الاقتصادات العالمية خلال السنوات الأخيرة العديد من التغيرات الاقتصادية المتسارعة، كان من أبرزها ارتفاع معدلات التضخم وتقلب الأسعار في العديد من السلع والخدمات الأساسية، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية والتغيرات في الأسواق الدولية وما تبعها من ارتفاع في تكاليف الإنتاج والنقل. وقد انعكست هذه التغيرات بشكل مباشر على مستويات الأسعار، الأمر الذي أدى إلى زيادة تكاليف المعيشة وتراجع القدرة الشرائية للأفراد.

وتشير البيانات الصادرة عن البنك المركزي السعودي إلى أن معدل التضخم في المملكة العربية السعودية بلغ نحو 1.8% في يناير 2026 وفق المؤشرات الاقتصادية المنشورة على الموقع الرسمي للبنك المركزي، وهو ما يعكس التغيرات في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد السعودي وما يترتب عليها من تأثيرات مباشرة على تكاليف المعيشة والقدرة الشرائية للأفراد، خاصة لدى الفئات ذات الدخل المحدود. وتعد الفئات منخفضة الدخل من أكثر الفئات تأثرًا بارتفاع معدلات التضخم وتقلب الأسعار، نظرًا لاعتمادها بشكل كبير على دخول محدودة وثابتة في مواجهة الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات الأساسية. ومع استمرار هذه التقلبات السعرية، تزداد الضغوط الاقتصادية على هذه الفئات، مما قد يؤثر على قدرتها في تلبية احتياجاتها الأساسية وتحقيق مستوى معيشي مناسب.

كما أن العديد من الدراسات السابقة ركزت على تحليل التضخم من منظور اقتصادي كلي مثل علاقته بالنمو الاقتصادي أو السياسات النقدية أو معدلات الفقر، دون التطرق بصورة مباشرة إلى تأثير التضخم وتقلب الأسعار على القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل. ومن هنا تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على مدى تأثير التضخم وتقلب الأسعار على القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2020-2024)، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة.

٣/١ أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوع التضخم وتقلب الأسعار باعتباره من أبرز الظواهر الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر في مستوى المعيشة والاستقرار الاقتصادي في المجتمعات. كما تزداد أهمية هذه الدراسة في ظل التغيرات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة وما صاحبها من ارتفاع ملحوظ في أسعار العديد من السلع والخدمات الأساسية، الأمر الذي انعكس على القدرة الشرائية للأفراد، خاصة الفئات منخفضة الدخل. ومن هنا تبرز أهمية دراسة العلاقة بين التضخم وتقلب الأسعار وبين القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية.

١/٣/١ الأهمية العلمية:

- أ - توضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة: تسهم الدراسة في توضيح العلاقة النظرية بين التضخم وتقلب الأسعار وبين القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل، بما يعزز الفهم العلمي لطبيعة هذه العلاقة في الإطار الاقتصادي.
- ب - إثراء الأدبيات الاقتصادية: تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بموضوع التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بتأثيره على مستوى معيشة الفئات منخفضة الدخل.
- ج - بناء إطار تحليلي للدراسة: تساعد الدراسة في بناء إطار علمي يربط بين مفاهيم التضخم وتقلب الأسعار والقدرة الشرائية، مما يسهم في تطوير التحليل النظري لهذه المفاهيم في الدراسات الاقتصادية.
- د - سد الفجوة البحثية: تسهم الدراسة في معالجة النقص في الدراسات التي تناولت بصورة مباشرة أثر التضخم وتقلب الأسعار على القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية.
- هـ - تطوير الإطار المفاهيمي للدراسة: تسهم الدراسة في تطوير الإطار المفاهيمي المرتبط بمتغيرات التضخم وتقلب الأسعار والقدرة الشرائية، بما يدعم التحليل العلمي لهذه الظواهر الاقتصادية.
- و - دعم الدراسات الاقتصادية في السياق المحلي: تساعد الدراسة في تعزيز المعرفة الاقتصادية المتعلقة بآثار التضخم في الاقتصاد السعودي، خاصة فيما يتعلق بتأثيره على الفئات منخفضة الدخل.

٢/٣/١ الأهمية العملية:

- أ - دعم صانعي السياسات الاقتصادية: تساعد نتائج الدراسة صانعي القرار في فهم تأثير التضخم وتقلب الأسعار على الفئات منخفضة الدخل، مما يسهم في وضع سياسات اقتصادية أكثر فاعلية للحد من آثار التضخم.
- ب - تحسين مستوى التخطيط الاقتصادي: توفر الدراسة مؤشرات عملية تساعد الجهات المعنية في تحليل تأثير التغيرات في مستويات الأسعار على القدرة الشرائية للأفراد.
- ج - دعم برامج الحماية الاجتماعية: تساعد نتائج الدراسة في تطوير برامج الحماية الاجتماعية التي تستهدف الفئات منخفضة الدخل للتخفيف من آثار التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة.

د - **المساهمة في تحسين مستوى المعيشة:** تسهم الدراسة في تقديم مقترحات عملية تساعد في تحسين مستوى المعيشة للفئات منخفضة الدخل من خلال الحد من الآثار السلبية لارتفاع الأسعار.

هـ - **توفير قاعدة معلومات اقتصادية:** تسهم الدراسة في توفير قاعدة معلومات يمكن الاستفادة منها في إعداد الدراسات الاقتصادية المستقبلية المتعلقة بالتضخم والقدرة الشرائية في الاقتصاد السعودي.

و - **دعم برامج التنمية الاقتصادية:** تسهم نتائج الدراسة في مساعدة الجهات المختصة على فهم آثار التضخم وتقلب الأسعار على الفئات منخفضة الدخل، مما يدعم تصميم برامج اقتصادية وتنموية أكثر فاعلية.

ز - **تقديم مؤشرات عملية للجهات الاقتصادية:** توفر الدراسة مؤشرات تساعد الجهات الاقتصادية في فهم تأثير تقلب الأسعار على القدرة الشرائية للأفراد واتخاذ الإجراءات المناسبة للتعامل مع هذه التغيرات.

٤/١ أهداف الدراسة:

هدف الدراسة الرئيسي: تهدف الدراسة إلى تحليل أثر التضخم وتقلب الأسعار على القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية.

أ - التعرف على مدى تطور معدلات التضخم وتقلب الأسعار في المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة.

ب - التعرف على مدى تأثير ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية على القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل.

ج - التعرف على مدى تأثير التضخم وتقلب الأسعار على أنماط الإنفاق والاستهلاك لدى الأسر منخفضة الدخل.

د - التعرف على مدى تأثير التضخم وتقلب الأسعار على مستوى المعيشة للفئات منخفضة الدخل.

هـ - التعرف على طبيعة العلاقة بين التضخم وتقلب الأسعار وتراجع القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية.

٥/١ تساؤلات الدراسة:

التساؤل الرئيسي:

ما أثر التضخم وتقلب الأسعار على القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية؟

ولكي تتم الإجابة على هذا التساؤل، لابد من الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

أ - ما مدى تطور معدلات التضخم وتقلب الأسعار في المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة، وانعكاس ذلك على مستوى الأسعار؟

ب - ما مدى تأثير ارتفاع الأسعار في السلع والخدمات الأساسية على القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل؟

ج - ما مدى تأثير التضخم وتقلب الأسعار على أنماط الإنفاق والاستهلاك لدى الأسر منخفضة الدخل وانعكاس ذلك على قدرتها الشرائية؟

د - ما مدى تأثير مستوى المعيشة للفئات منخفضة الدخل بارتفاع معدلات التضخم وتقلب الأسعار؟

هـ - ما مدى العلاقة بين التضخم وتقلب الأسعار وتراجع القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية؟

٦/١ فروض الدراسة:

بناءً على مراجعة الدراسات السابقة وبناءً على تساؤل الدراسة وأهداف الدراسة في حدود علم الباحث نصيغ الفروض كالتالي:

-الفرض الرئيسي:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم وتقلب الأسعار وبين القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية.

-الفروض الفرعية:

أ - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات التضخم وتراجع القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية.

ب - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقلب أسعار السلع والخدمات الأساسية والقدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل.

ج - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ارتفاع الأسعار وأنماط الإنفاق والاستهلاك لدى الأسر منخفضة الدخل.

د - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم وتقلب الأسعار ومستوى المعيشة للفئات منخفضة الدخل.

٧/١ الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات العربية والأجنبية موضوع التضخم وتقلب الأسعار وآثارهما الاقتصادية والاجتماعية من زوايا متعددة، حيث ركزت بعض الدراسات على تحليل العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي، في حين اهتمت دراسات أخرى بدراسة انعكاسات ارتفاع الأسعار على مستويات المعيشة والقدرة الشرائية للأفراد. كما تناولت بعض الأبحاث أثر السياسات الاقتصادية المختلفة، مثل السياسات النقدية وسعر الصرف، في معدلات التضخم وتداعياتها على توزيع الدخل ومستويات الفقر في المجتمعات.

ومن خلال مراجعة الأدبيات الاقتصادية السابقة، يتضح أن جزءاً كبيراً من الدراسات ركز على تحليل التضخم من منظور الاقتصاد الكلي، من خلال دراسة علاقته بالنتائج المحلي الإجمالي أو بالسياسات النقدية والمالية، بينما تناولت دراسات أخرى تأثير ارتفاع الأسعار في سلوك المستهلكين ومستويات الرفاه الاقتصادي للأسر. كما اهتمت بعض الدراسات بدراسة أثر التضخم والتغيرات في الأسعار على الفئات الاجتماعية المختلفة، خاصة الفئات منخفضة الدخل التي تعد أكثر الفئات تأثراً بارتفاع تكاليف المعيشة.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة يتبين أن معظم الأبحاث تناولت تأثير التضخم أو التغيرات الاقتصادية في سياقات اقتصادية متعددة وعلى مستويات مختلفة، إلا أن هناك حاجة لمزيد من الدراسات التي تركز بصورة أكثر تحديداً على تحليل أثر التضخم وتقلب الأسعار على القدرة الشرائية للفئات منخفضة

الدخل، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية والتغيرات في مستويات الأسعار التي شهدتها المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة.

١/٧/١ دراسة "عفان" (2021):

العنوان: أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي في مصر: دراسة تحليلية لأهم القنوات التي يؤثر من خلالها التفاوت على النمو.

المحتوى: تناولت الدراسة تحليل العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في مصر، حيث هدفت إلى تحديد القنوات التي يمكن أن ينتقل من خلالها أثر التفاوت في الدخل إلى النمو الاقتصادي. كما اعتمدت الدراسة على تحليل عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية المرتبطة بالنمو، مثل تكوين رأس المال والاستثمار، بالإضافة إلى استخدام نماذج الاقتصاد القياسي لتحليل العلاقة بين التفاوت في الدخل والنمو الاقتصادي خلال فترة زمنية طويلة في الاقتصاد المصري. كما ركزت الدراسة على توضيح الأطر النظرية المختلفة التي فسرت العلاقة بين عدم المساواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي .

النتائج: توصلت الدراسة إلى أن التفاوت في توزيع الدخل يعد أحد العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي، إلا أن تأثيره يظل محدودًا مقارنة ببعض العوامل الأخرى مثل تكوين رأس المال والاستثمار المحلي. كما أوضحت النتائج وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين التفاوت في الدخل والنمو الاقتصادي، وأوصت بضرورة الاهتمام بسياسات دعم الاستثمار وتكوين رأس المال لتعزيز النمو الاقتصادي.

٢/٧/١ دراسة "عبد الفتاح وآخرون" (2022)

العنوان: العلاقة بين توزيع الدخل والتنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (1990-2018) باستخدام نموذج ARDL.

المحتوى: هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل والتنمية المستدامة في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1990-2018)، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) كما سعت الدراسة إلى قياس أثر مجموعة من المتغيرات الاقتصادية مثل الاستثمار الأجنبي المباشر والاستهلاك الحكومي والعوامل البيئية على التنمية المستدامة. واعتمدت الدراسة على تحليل بيانات الاقتصاد المصري خلال فترة زمنية طويلة بهدف فهم طبيعة العلاقة بين توزيع الدخل ومؤشرات التنمية .

النتائج: أظهرت نتائج الدراسة أن زيادة التفاوت في توزيع الدخل قد تؤثر سلبًا على التنمية المستدامة على المدى القصير والطويل، وإن كان التأثير في بعض الحالات غير معنوي إحصائيًا. كما بينت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر والاستهلاك الحكومي لهما تأثير إيجابي في دعم التنمية المستدامة، مما يعكس أهمية السياسات الاقتصادية في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

٣/٧/١ دراسة "الجزار والبرماوي" (2022)

العنوان: أثر الصدمات غير المتماثلة لسعر الصرف على معدل التضخم باستخدام نموذج NARDL ، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري.

المحتوى: تناولت الدراسة تحليل العلاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم في الاقتصاد المصري، مع التركيز على تأثير الصدمات غير المتماثلة في سعر الصرف على معدلات التضخم. واعتمدت الدراسة على استخدام نموذج الانحدار الذاتي غير الخطي للفجوات الزمنية الموزعة (NARDL) لتحليل البيانات الشهرية خلال الفترة من عام 2016 إلى عام 2020. كما سعت الدراسة إلى اختبار طبيعة العلاقة بين تغيرات سعر الصرف ومعدل التضخم، وبيان ما إذا كانت هذه العلاقة خطية أو غير خطية .

النتائج: توصلت الدراسة إلى وجود علاقة غير خطية بين سعر الصرف ومعدل التضخم، حيث تؤدي الزيادة في سعر الصرف إلى ارتفاع معدلات التضخم، بينما لا يؤدي انخفاض سعر الصرف بالضرورة إلى انخفاض مماثل في التضخم. كما أظهرت النتائج أن الصدمات الإيجابية في سعر الصرف كان لها تأثير أكبر على معدل التضخم مقارنة بالصدمات السلبية.

٤/٧/١ دراسة "ال هتيلة" (2024)

العنوان: أثر تغير السلوك الاستهلاكي على العلاقات الأسرية في ظل التضخم العالمي: دراسة وصفية مطبقة على الأسر السعودية في عدة مناطق من المملكة.

المحتوى: هدفت الدراسة إلى تحليل أثر التغير في السلوك الاستهلاكي للأسر السعودية في ظل التضخم العالمي على العلاقات الأسرية داخل المجتمع السعودي. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي

التحليلي باستخدام أداة الاستبانة لجمع البيانات من عينة بلغت (450) من أرباب الأسر في عدد من الجامعات السعودية، من بينها جامعة الملك سعود وجامعة الملك عبدالعزيز وجامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل. كما ركزت الدراسة على تحليل العلاقة بين التغير في أنماط الاستهلاك ومستويات الإنفاق على السلع الأساسية والكمالية .

النتائج: أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية بين التغير في السلوك الاستهلاكي للأسر السعودية والتغير في العلاقات الأسرية في ظل التضخم العالمي. كما بينت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات استهلاك السلع الأساسية والكمالية تبعاً لمتغير الدخل الشهري، حيث تبين أن الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط كانت أكثر تأثراً بارتفاع الأسعار والتغير في أنماط الاستهلاك.

٥/٧/١ دراسة "سعداوي" (2023)

العنوان: أثر تقلبات أسعار البترول على احتياطي الصرف الأجنبي: دراسة مقارنة الجزائر، المملكة العربية السعودية وفنزويلا للفترة (2000-2020)

المحتوى: هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تقلبات أسعار البترول على احتياطي الصرف الأجنبي في عدد من الدول النفطية، وهي الجزائر والمملكة العربية السعودية وفنزويلا، خلال الفترة (2000-2020). كما اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي القياسي باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي لتحليل العلاقة بين أسعار النفط واحتياطيات النقد الأجنبي. وركزت الدراسة على مقارنة تأثير تقلبات أسعار النفط على عدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية في الدول محل الدراسة .

النتائج: توصلت الدراسة إلى أن تقلبات أسعار البترول تؤثر بشكل مباشر في احتياطي الصرف الأجنبي في الدول النفطية، حيث يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة احتياطيات النقد الأجنبي، في حين يؤدي انخفاضها إلى تراجع هذه الاحتياطيات. كما أوضحت النتائج أن الاقتصادات التي تعتمد بشكل كبير على النفط تكون أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية الناتجة عن تغير أسعار النفط في الأسواق العالمية.

٦/٧/١ دراسة "الجاك" (2023)

العنوان: أثر معدلات التضخم على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السودان (1990-2021).

المحتوى: هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين معدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السودان خلال الفترة (1990-2021)، وذلك باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) واعتمدت الدراسة على بيانات ثانوية من التقارير السنوية لبنك السودان المركزي لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة .

النتائج: توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث يؤثر ارتفاع التضخم سلباً في النمو الاقتصادي. كما أوصت الدراسة بضرورة تفعيل السياسات النقدية للحد من التضخم.

٧/٧/١ دراسة "الغاوي" (2020)

العنوان: أثر تقلبات أسعار النفط الخام على الصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية.

المحتوى: هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تقلب أسعار النفط الخام على الصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2018)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). كما ركزت الدراسة على ثلاث قطاعات رئيسية للصادرات غير النفطية .

النتائج: أظهرت النتائج أن قطاع الصناعات التحويلية يعد الأكثر تأثراً بتقلبات أسعار النفط، بينما لم يظهر تأثير طويل الأجل واضح على الصادرات الزراعية أو الصادرات عالية التقنية.

٨/٧/١ دراسة "بني سلمان والبكري" (202٢)

العنوان: أثر معدل التضخم والبطالة في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010-2022).

المحتوى: هدفت الدراسة إلى تحليل أثر كل من التضخم والبطالة والإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية باستخدام أساليب التحليل الإحصائي للبيانات الاقتصادية خلال الفترة (2010-202٢) .

النتائج: توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي، في حين ظهر تأثير إيجابي للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

٩/٧/١ دراسة "عميش و دحماني" (2022)

العنوان: أثر التضخم على أداء السوق المالي لدول مجلس التعاون الخليجي: دراسة قياسية باستخدام نماذج Panel ARDL خلال الفترة (1996-2019)

المحتوى: هدفت الدراسة إلى قياس أثر معدلات التضخم على أداء الأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام نماذج Panel ARDL ، وذلك لتحليل العلاقة بين التضخم ومؤشرات السوق المالي في المدى القصير والطويل .

النتائج: توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي ومعنوي لمعدلات التضخم على أداء الأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، مع وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين التضخم ومؤشرات السوق المالي.

١٠/٧/١ دراسة "البريدي" (2022)

العنوان: بعض التحديات التي تواجه الأسرة السعودية نتيجة الأزمات (كورونا المستجد أنموذجًا)

المحتوى: هدفت الدراسة إلى التعرف على التحديات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية التي واجهت الأسرة السعودية خلال جائحة كورونا، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي باستخدام الاستبانة لعينة من الأسر في مدينة الرياض .

النتائج: توصلت الدراسة إلى أن من أبرز التحديات التي واجهت الأسر السعودية ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية وزيادة تكاليف المعيشة خلال الأزمة، إضافة إلى تحديات تعليمية وأسرية مرتبطة بالتعليم عن بعد.

١١/٧/١ دراسة "شمعون" (2016)

العنوان: تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية للفترة (1986-2015).

المحتوى: هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين معدلات التضخم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1986-2015)، وذلك من خلال قياس العلاقة بين معدل التضخم والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي. واعتمدت الدراسة على استخدام نماذج الاقتصاد القياسي مثل اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)، إضافة إلى اختبار السببية لـ Granger من أجل تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية .

النتائج: توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، كما بينت النتائج أن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي. وأوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات اقتصادية مناسبة للحد من التضخم وتقليل آثاره السلبية على الاقتصاد.

١٢/٧/١ دراسة "غانم وآخرون" (2025).

العنوان: دراسة أثر التعرفة الجمركية واندماجها مع ضريبة القيمة المضافة على الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية.

المحتوى: هدفت الدراسة إلى تحليل أثر التعرفة الجمركية واندماجها مع ضريبة القيمة المضافة على الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2024). واعتمدت الدراسة على التحليل القياسي لقياس تأثير الضرائب والرسوم الجمركية على أسعار السلع الغذائية وعلى مؤشرات الأمن الغذائي في المملكة .

النتائج: أظهرت نتائج الدراسة أن زيادة التعرفة الجمركية تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية وزيادة الضغط على الأمن الغذائي، كما بينت النتائج أن دمج التعرفة الجمركية مع ضريبة القيمة المضافة أدى إلى زيادة التأثير السلبي على الأمن الغذائي. وأوصت الدراسة بضرورة مراجعة السياسات الضريبية لتقليل أثرها على أسعار الغذاء .

١٣/٧/١ دراسة "اللويش" (2022).

العنوان: دراسة نمط السلوك الاستهلاكي للأسر الفقيرة بمنطقة حائل وآليات إدارة أنماطها الاستهلاكية من منظور الخدمة الاجتماعية.

المحتوى: هدفت الدراسة إلى التعرف على نمط السلوك الاستهلاكي لدى الأسر الفقيرة في منطقة حائل، وتحديد أولويات الإنفاق الاستهلاكي لديها، إضافة إلى التعرف على أبرز العوامل التي تؤثر في قدرتها على تلبية احتياجاتها الأساسية. واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي باستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات من عينة مكونة من (348) أسرة .

النتائج: توصلت الدراسة إلى أن أهم أولويات الإنفاق لدى الأسر الفقيرة تتمثل في شراء المواد الغذائية والإنفاق على السكن والتعليم والخدمات الأساسية. كما بينت النتائج أن من أبرز التحديات التي تواجه هذه الأسر ارتفاع تكاليف المعيشة وزيادة عدد أفراد الأسرة وضعف فرص العمل.

١٤/٧/١ دراسة "بوزيت وصوشة" (2023)

العنوان: دور السياسة النقدية في علاج التضخم - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2010-2022).

المحتوى: هدفت الدراسة إلى إبراز دور السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2010-2022)، مع التركيز على الأدوات النقدية التي تستخدمها السلطات النقدية للتحكم في مستوى الأسعار. كما اعتمدت الدراسة على التحليل الاقتصادي لقياس أثر السياسات النقدية على معدلات التضخم والاستقرار النقدي .

النتائج: أظهرت نتائج الدراسة أن التضخم في الجزائر لا يرتبط فقط بالعوامل النقدية، بل يتأثر أيضاً بعوامل هيكلية ومؤسسية. كما بينت النتائج أن نجاح السياسة النقدية في الحد من التضخم يتطلب تعزيز استقلالية البنك المركزي وتحسين فعالية أدوات السياسة النقدية .

١٥/٧/١ دراسة "البربري" (2021)

العنوان: سياسات تحرير سعر الصرف وأثرها على الفقر وتوزيع الدخل في مصر .

المحتوى: هدفت الدراسة إلى تقييم تأثير سياسات تحرير سعر الصرف في مصر على معدلات الفقر وعدالة توزيع الدخل خلال الفترة (1999-2019). واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليل القياسي لتحليل العلاقة بين انخفاض قيمة العملة المحلية وارتفاع معدلات التضخم وتأثير ذلك على الفئات ذات الدخل المحدود .

النتائج: توصلت الدراسة إلى أن انخفاض قيمة العملة المحلية أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية وزيادة معدلات التضخم، مما انعكس سلباً على القوة الشرائية للفئات منخفضة الدخل. كما بينت النتائج أن هذه السياسات ساهمت في اتساع فجوة الدخل وزيادة معدلات الفقر .

١٦/٧/١ دراسة "الفواز و شطناوي" (2024).

العنوان: التغير في الناتج المحلي الإجمالي والرفاهية الاقتصادية في دول مختارة من العالم الإسلامي.

المحتوى: هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التغير في الناتج المحلي الإجمالي ومستوى الرفاهية الاقتصادية في عدد من الدول الإسلامية، وهي الأردن وماليزيا والإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2000-2015). واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل العلاقة بين مؤشرات الاقتصاد الكلي ومستوى التنمية الاجتماعية. كما ركزت الدراسة على دور النمو الاقتصادي في تحسين مستويات المعيشة والخدمات الاجتماعية .

النتائج: توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي وتحسن مؤشرات التنمية الاجتماعية مثل التعليم والصحة والخدمات العامة. كما بينت النتائج أن النمو الاقتصادي قد يترافق في بعض الأحيان مع ارتفاع معدلات التضخم وعدم استقرار أسعار الصرف، مما قد يقلل من الآثار الإيجابية للنمو الاقتصادي على الرفاهية الاقتصادية.

١٧/٧/١ دراسة "موسى" (2010)

العنوان: معوقات تملك الأسرة السعودية للمسكن وعلاقة ذلك بتخطيط دخلها المالي.

المحتوى: هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم المعوقات التي تواجه الأسر السعودية في تملك المسكن، إضافة إلى تحليل العلاقة بين مستوى دخل الأسرة والتخطيط المالي لديها. كما سعت الدراسة إلى تحديد دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية في قدرة الأسرة على توفير المسكن المناسب. واعتمدت الدراسة على تحليل البيانات الميدانية لعينة من الأسر السعودية لقياس تأثير مستوى الدخل وتكاليف المعيشة على امتلاك المسكن .

النتائج: توصلت الدراسة إلى أن محدودية دخل الأسرة وارتفاع تكاليف المعيشة يمثلان من أبرز العوامل التي تعيق امتلاك المسكن لدى الأسر السعودية. كما أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين مستوى الدخل ومعوقات تملك المسكن، إضافة إلى أن التخطيط المالي الجيد للأسرة يسهم في تقليل هذه المعوقات وتحسين قدرتها على تلبية احتياجاتها الأساسية.

١٨/٧/١ دراسة "معيزي" (2024)

العنوان: أثر التضخم على القدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة (2004-2024)

المحتوى: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين معدلات التضخم والقدرة الشرائية للأفراد في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2024، من خلال دراسة تطور مؤشر أسعار المستهلك ومعدل التضخم وتأثيرهما على القوة الشرائية للمواطنين. كما اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات الاقتصادية المتعلقة بالتضخم وسعر الصرف ومستويات الأسعار في الاقتصاد الجزائري، مع تتبع التغيرات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال تلك الفترة وتأثيرها على مستوى معيشة الأفراد .

النتائج: توصلت الدراسة إلى وجود علاقة واضحة بين ارتفاع معدلات التضخم وتراجع القدرة الشرائية للأفراد، حيث يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى انخفاض القيمة الحقيقية للدخل، مما ينعكس سلباً على مستوى المعيشة خاصة في فترات الأزمات الاقتصادية وارتفاع أسعار السلع الأساسية. كما أظهرت النتائج أن الأزمات الاقتصادية العالمية وارتفاع أسعار الاستيراد أسهما في زيادة الضغوط التضخمية وبالتالي تآكل القدرة الشرائية للمواطنين.

١٩/٧/١ دراسة "بن جلول" (٢٠١٨)

العنوان: تأثير التضخم على معدلات الفقر: دراسة تحليلية قياسية للاقتصاد الجزائري.

المحتوى: هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين معدلات التضخم ومستويات الفقر في الاقتصاد الجزائري، من خلال استخدام أساليب التحليل القياسي لدراسة تأثير التضخم على مستوى المعيشة للسكان. كما ركزت الدراسة على العلاقة بين ارتفاع المستوى العام للأسعار وتدهور القدرة الاقتصادية للأفراد، باعتبار أن التضخم يمثل أحد العوامل المؤثرة في توزيع الدخل ومستويات الرفاه الاجتماعي. واعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية لتحليل مدى تأثير التضخم على معدلات الفقر في الجزائر .

النتائج: توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى تراجع مستوى المعيشة وزيادة معدلات الفقر نتيجة انخفاض القيمة الحقيقية للدخل، كما أن التضخم يؤثر بصورة مباشرة على قدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم الأساسية، مما ينعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

٢٠/٧/١ دراسة "العوني و توفيق" (٢٠٢٣)

العنوان: أثر البطالة والتضخم والنمو السكاني على معدلات الفقر في الجزائر .

المحتوى: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر مجموعة من المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في البطالة والتضخم والنمو السكاني على معدلات الفقر في الجزائر، وذلك من خلال استخدام نماذج قياسية لتحليل العلاقة بين هذه المتغيرات. كما تناولت الدراسة دور التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في التأثير على مستويات الفقر، مع التركيز على العلاقة بين ارتفاع الأسعار وتدهور القدرة الاقتصادية للأفراد، خاصة في ظل ارتفاع معدلات البطالة والنمو السكاني.

النتائج: أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة قوية بين ارتفاع معدلات التضخم وتزايد معدلات الفقر، حيث يؤدي الارتفاع المستمر في الأسعار إلى انخفاض القدرة الشرائية للأفراد وتدهور مستوى المعيشة، كما تبين أن البطالة والنمو السكاني يسهمان كذلك في زيادة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر

٨/١ التعليق على الدراسات السابقة:

١/٨/١ أوجه الاتفاق:

أ - اتفقت العديد من الدراسات على أن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى تراجع القدرة الشرائية للأفراد نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار، وهو ما أشارت إليه دراسة معيزي (2024) ودراسة البربري (٢٠٢١) ودراسة (بن جلول).

ب - اتفقت بعض الدراسات على أن التضخم يؤثر بشكل مباشر في مستوى المعيشة للفئات منخفضة الدخل، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة الضغوط الاقتصادية على هذه الفئات، كما أشارت إلى ذلك دراسة اللويش (2022) ودراسة موسى (2010)

ج - اتفقت مجموعة من الدراسات على أن التضخم يعد من أهم العوامل المؤثرة في الاستقرار الاقتصادي، حيث يؤدي ارتفاعه إلى آثار اقتصادية سلبية مثل انخفاض النمو الاقتصادي وارتفاع تكاليف المعيشة، وهو ما أوضحته دراسة شعبان (201٧) ودراسة الجاك (2023).

د - أكدت عدد من الدراسات أن التغيرات الاقتصادية العالمية مثل الأزمات الاقتصادية أو ارتفاع أسعار الطاقة تؤدي إلى زيادة معدلات التضخم وبالتالي تؤثر في القوة الشرائية للأفراد، كما أشارت إلى ذلك دراسة شطناوي والفواز (2024).

هـ - اتفقت بعض الدراسات على أن السياسات الاقتصادية والنقدية تلعب دوراً مهماً في الحد من معدلات التضخم والتقليل من آثاره الاقتصادية، وهو ما تناولته دراسة معيزي ورندة (2023).

و - اتفقت بعض الدراسات على أن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى تغير أنماط الاستهلاك لدى الأسر، حيث تضطر الأسر منخفضة الدخل إلى تقليل الإنفاق على بعض السلع والخدمات الأساسية، كما أشارت إلى ذلك دراسة اللويش (2022).

ز - اتفقت بعض الدراسات على وجود علاقة بين التضخم وبعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية مثل الفقر وتراجع مستوى الرفاه الاقتصادي، وهو ما أشارت إليه دراسة أثر البطالة والتضخم والنمو السكاني على معدلات الفقر في الجزائر.

٢/٨/١ أوجه الاختلاف:

أ - اختلفت الدراسات في زاوية تناول موضوع التضخم، حيث ركزت بعض الدراسات على العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي مثل دراسة شمعون (201٧) ودراسة الجاك (2023)، بينما ركزت دراسات أخرى على تأثير التضخم على القدرة الشرائية أو مستوى المعيشة مثل دراسة معيزي (2024).

ب - تفاوتت الدراسات في المنهج المستخدم في التحليل، حيث اعتمدت بعض الدراسات على التحليل القياسي والنماذج الاقتصادية مثل دراسة الجاك (2023) ودراسة أثر التضخم على أداء السوق المالي لدول مجلس التعاون الخليجي، بينما استخدمت دراسات أخرى المنهج الوصفي أو المسح الاجتماعي مثل دراسة اللويش (2022).

ج - اختلفت الدراسات في المتغيرات التي تناولتها، حيث ركزت بعض الدراسات على العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي مثل دراسة شمعون (201٧) ودراسة الجاك (2023)، بينما ركزت دراسات أخرى على العلاقة بين التضخم والفقر أو توزيع الدخل مثل دراسة البربري (2021) ودراسة أثر البطالة والتضخم والنمو السكاني على معدلات الفقر في الجزائر.

د - اختلفت الدراسات في نطاق التطبيق الجغرافي، حيث تناولت بعض الدراسات اقتصادات عربية مختلفة مثل مصر في دراسة البربري (2021) والجزائر في دراسة معيزي (2024)، بينما ركزت دراسات أخرى على المملكة العربية السعودية مثل دراسة اللويش (2022) ودراسة موسى (2010).

هـ - تباينت الدراسات في الفترة الزمنية التي تناولتها، حيث تناولت بعض الدراسات فترات زمنية طويلة مثل دراسة شمعون (201٧) التي تناولت الفترة (1986-2015)، بينما تناولت دراسات أخرى فترات زمنية مختلفة مثل دراسة الجاك (2023) التي تناولت الفترة (1990-2021).

و - اختلفت الدراسات في طبيعة البيانات المستخدمة في التحليل، حيث اعتمدت بعض الدراسات على البيانات الاقتصادية الكلية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية مثل البنوك المركزية والمؤسسات الإحصائية كما في دراسة إيتسام الجاك (2023)، بينما اعتمدت دراسات أخرى على البيانات الميدانية والاستبيانات مثل دراسة اللويش (2022).

ز - كما اختلفت الدراسات في الأهداف البحثية، حيث هدفت بعض الدراسات إلى تحليل الآثار الاقتصادية الكلية للتضخم مثل دراسة شعبان (2016)، بينما ركزت دراسات أخرى على تحليل الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتضخم على مستوى الأفراد والأسر مثل دراسة معيزي (2024).

٣/٨/١ الفجوة البحثية:

على الرغم من تعدد الدراسات الاقتصادية التي تناولت ظاهرة التضخم والآثار الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بها، إلا أن معظم هذه الدراسات ركزت على تحليل العلاقة بين التضخم وبعض

المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل النمو الاقتصادي أو الناتج المحلي الإجمالي أو السياسات النقدية. كما تناولت بعض الدراسات تأثير التضخم على الفقر أو توزيع الدخل بصورة عامة، دون التطرق بصورة كافية إلى تأثيره المباشر على القدرة الشرائية للأفراد، خاصة الفئات منخفضة الدخل.

كما أن العديد من الدراسات ركزت على التحليل الاقتصادي الكلي لظاهرة التضخم دون تحليل انعكاساتها المباشرة على مستوى معيشة الأفراد وأنماط الاستهلاك لدى الأسر منخفضة الدخل، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى دراسة العلاقة بين التضخم وتقلب الأسعار وبين القدرة الشرائية لهذه الفئات بصورة أكثر عمقاً، وذلك من خلال الجوانب التالية:

أ - محدودية الدراسات التي تناولت العلاقة المباشرة بين التضخم وتقلب الأسعار وبين القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل، حيث ركزت أغلب الدراسات على المؤشرات الاقتصادية الكلية دون تحليل تأثيرها المباشر على مستوى معيشة هذه الفئات.

ب - قلة الدراسات التي تناولت تأثير تقلب الأسعار في السلع والخدمات الأساسية على أنماط الإنفاق والاستهلاك لدى الأسر منخفضة الدخل، بالرغم من أن هذه الفئات تعد الأكثر تأثراً بارتفاع الأسعار.

ج - نقص الدراسات التطبيقية التي تربط بين التحولات الاقتصادية الحديثة وارتفاع معدلات التضخم، خاصة بعد جائحة كورونا، وتأثير ذلك على القدرة الشرائية للأسر منخفضة الدخل.

د - محدودية الدراسات التي تناولت تأثير التضخم وتقلب الأسعار على القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية بصورة تحليلية.

هـ - قلة الدراسات التي تجمع بين التحليل الاقتصادي الكلي والتحليل الاجتماعي للأثر الذي يتركه التضخم وتقلب الأسعار على الفئات الأكثر تأثراً في المجتمع.

ومن هنا تتبع أهمية الدراسة الحالية التي تسعى إلى تحليل أثر التضخم وتقلب الأسعار على القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية، من خلال إطار تحليلي يوضح العلاقة بين هذه المتغيرات وتأثيرها على مستوى معيشة هذه الفئات.

٩/١ المنطلقات النظرية للدراسة:

تتطلق هذه الدراسة من مجموعة من الأسس والنظريات الاقتصادية التي تناولت ظاهرة التضخم وتقلب الأسعار وآثارها على القدرة الشرائية للأفراد، حيث تعد هذه الظاهرة من أبرز القضايا الاقتصادية التي تؤثر في مستوى المعيشة والاستقرار الاقتصادي داخل المجتمعات. وقد اهتمت العديد من النظريات الاقتصادية بتفسير أسباب التضخم وبيان انعكاساته على القوة الشرائية للأفراد، خاصة لدى الفئات منخفضة الدخل التي تتأثر بصورة أكبر بارتفاع الأسعار.

وتستند الدراسة الحالية إلى عدد من المنطلقات النظرية التي تسهم في تفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في التضخم وتقلب الأسعار بوصفها متغيرات مستقلة، والقدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل بوصفها متغيراً تابعاً، ومن أبرز هذه المنطلقات ما يلي:

أولاً: النظرية الكمية للنقد Irving Fisher إرفنج فيشر

تعد النظرية الكمية للنقد من أهم النظريات الاقتصادية التي تناولت تفسير ظاهرة التضخم، وقد ارتبطت أعمال هذه النظرية بالاقتصادي الأمريكي إرفنج فيشر الذي أوضح العلاقة بين كمية النقود المتداولة في الاقتصاد ومستوى الأسعار. ووفقاً لهذه النظرية فإن زيادة المعروض النقدي دون وجود زيادة مماثلة في حجم الإنتاج تؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار، الأمر الذي ينعكس سلباً على القدرة الشرائية للأفراد. وتعد هذه النظرية ذات أهمية للدراسة الحالية، إذ تساعد في تفسير العلاقة بين ارتفاع معدلات التضخم وتراجع القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل.

ثانياً: النظرية الكينزية للتضخم John Maynard Keynes جون مينارد كينز

تعود هذه النظرية إلى الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز الذي أوضح في نظرياته الاقتصادية أن التضخم قد يحدث نتيجة زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات مقارنة بالعروض المتاحة في الاقتصاد. ويؤدي ارتفاع الطلب إلى زيادة الأسعار، مما ينعكس على ارتفاع تكاليف المعيشة وتراجع القدرة الشرائية للأفراد، خاصة لدى الفئات منخفضة الدخل. وتوضح هذه النظرية أحد الأسباب الرئيسية لارتفاع الأسعار في الأسواق، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على مستوى المعيشة للفئات منخفضة الدخل.

ثالثاً: نظرية تضخم التكاليف Nicholas Kaldor نيكولاس كالدور

يرتبط تفسير تضخم التكاليف بعدد من الاقتصاديين، ومن أبرزهم الاقتصادي نيكولاس كالدور الذي تناول في تحليلاته الاقتصادية العلاقة بين ارتفاع تكاليف الإنتاج وارتفاع الأسعار. وتوضح هذه

النظرية أن التضخم قد يحدث نتيجة ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج مثل الطاقة والنقل والمواد الخام والأجور، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية للأفراد. وتبرز أهمية هذه النظرية في تفسير تقلب أسعار السلع والخدمات نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج.

رابعاً: نظرية القوة الشرائية Gustav Cassel – غوستاف كاسل

ترتبط نظرية القوة الشرائية بأعمال الاقتصادي السويدي غوستاف كاسل الذي تناول العلاقة بين مستويات الأسعار والقوة الشرائية للعملاء والدخول. وتوضح هذه النظرية أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للدخل، مما يؤدي إلى تراجع القدرة الشرائية للأفراد، خاصة لدى الفئات منخفضة الدخل التي تعتمد على دخول محدودة لتغطية احتياجاتها الأساسية.

وبناءً على هذه المنطلقات النظرية تسعى الدراسة الحالية إلى تحليل أثر التضخم وتقلب الأسعار على القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين هذه المتغيرات في ضوء التغيرات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد خلال السنوات الأخيرة. وتعد هذه النظرية الأساس الذي تستند إليه الدراسة في تحليل أثر ارتفاع الأسعار على القوة الشرائية للأفراد.

١٠/١ المنهجية وطرق الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لملاءمته لطبيعة الدراسة التي تهدف إلى تحليل أثر التضخم وتقلب الأسعار على القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية. ويقوم هذا المنهج على وصف الظاهرة الاقتصادية محل الدراسة وتحليلها، من خلال دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة المتمثلة في التضخم وتقلب الأسعار بوصفها متغيرات مستقلة، والقدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل بوصفها متغيراً تابعاً.

كما يعتمد البحث على تحليل البيانات الاقتصادية والمؤشرات المرتبطة بمعدلات التضخم وتغير مستويات الأسعار، بالإضافة إلى دراسة انعكاس هذه التغيرات على القدرة الشرائية ومستوى المعيشة للفئات منخفضة الدخل. وتعتمد الدراسة على البيانات الأولية التي سيتم جمعها من خلال الاستبانة إضافة إلى البيانات الثانوية المستمدة من التقارير الاقتصادية والإحصاءات الرسمية المتعلقة بالاقتصاد السعودي.

وتستند الدراسة في تحليلها إلى البيانات والمعلومات الواردة في الدراسات السابقة والأدبيات الاقتصادية التي تناولت موضوع التضخم وتقلب الأسعار وآثارها على مستويات المعيشة والقدرة الشرائية، إضافة إلى الاستفادة من التقارير والإحصاءات الاقتصادية المتعلقة بالاقتصاد السعودي، وذلك بهدف الوصول إلى نتائج علمية تسهم في تفسير تأثير التغيرات في مستويات الأسعار على الفئات منخفضة الدخل. كما سيتم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل بيانات الدراسة، وذلك باستخدام البرامج الإحصائية المتخصصة، بهدف تفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة والوصول إلى نتائج علمية دقيقة.

١/١٠/١ الإطار النظري:

يتناول الإطار النظري في هذه الدراسة عرض المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع التضخم وتقلب الأسعار والقدرة الشرائية، مع توضيح أهم العوامل المؤثرة في مستويات الأسعار وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية. كما سيتم استعراض أهم النظريات الاقتصادية التي تناولت ظاهرة التضخم وآثارها على مستوى المعيشة والقدرة الشرائية للأفراد، بالإضافة إلى مراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

ويهدف الإطار النظري إلى بناء أساس علمي يوضح طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، والمتمثلة في التضخم وتقلب الأسعار بوصفها متغيرات مستقلة، والقدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل بوصفها متغيراً تابعاً. وسيتم الاعتماد على البيانات الثانوية من خلال:

- الكتب والمراجع العلمية المتخصصة.
- الدراسات السابقة.
- التقارير الحكومية الرسمية
- التقارير الاقتصادية الدولية.
- المجالات العلمية المحكمة.

٢/١٠/١ الإطار الميداني:

يركز الإطار الميداني في هذه الدراسة على تحليل البيانات والمؤشرات الاقتصادية المتعلقة بمعدلات التضخم وتقلب الأسعار في المملكة العربية السعودية، وذلك بهدف دراسة أثر هذه المتغيرات على القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل. ويشمل هذا الإطار جمع البيانات وتحليلها من المصادر الإحصائية والتقارير الاقتصادية المتاحة.

كما يتضمن الإطار الميداني تحديد مجتمع الدراسة ومصادر البيانات المستخدمة، بالإضافة إلى استخدام الأساليب التحليلية المناسبة لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة. ويتكون مجتمع الدراسة من الأسر منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية، وسيتم اختيار عينة عشوائية بسيطة لا تقل عن (384) مفردة من هذه الفئة، وذلك بهدف جمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة. ويهدف هذا الإطار إلى تقديم تحليل واقعي لتأثير التضخم وتقلب الأسعار على القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية.

١١/١ أدوات الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من الأدوات العلمية لجمع البيانات وتحليلها، وذلك بهدف دراسة أثر التضخم وتقلب الأسعار على القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية، وتتمثل أدوات الدراسة فيما يلي:

أولاً: البيانات الثانوية:

سيتم الاعتماد على البيانات الثانوية المنشورة في التقارير والإحصاءات الرسمية الصادرة عن الجهات الحكومية والاقتصادية في المملكة العربية السعودية، وخاصة البيانات المتعلقة بمعدلات التضخم ومستويات الأسعار وأنماط الإنفاق الأسري، وذلك بهدف تحليل التغيرات في الأسعار وانعكاساتها على القدرة الشرائية للأفراد.

ثانياً: الاستبيان:

سيتم تصميم استبانة لجمع البيانات الأولية من عينة الدراسة، وذلك بهدف التعرف على تأثير ارتفاع الأسعار على القدرة الشرائية للأسر منخفضة الدخل. وستتضمن الاستبانة مجموعة من المحاور، من أهمها:

- الخصائص الديموغرافية للأسر.
- مستوى الدخل الشهري للأفراد.
- بنود الإنفاق الأساسية للأسر (مثل: الغذاء والإيجار والدواء والطاقة).
- مدى تأثر القدرة الشرائية للأسر بارتفاع الأسعار.
- استراتيجيات الأسر في مواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة.

ثالثاً: تحليل المحتوى.

سيتم استخدام أسلوب تحليل المحتوى لتحليل التقارير الاقتصادية والإحصائية والتقارير الصحفية المتعلقة بظاهرة التضخم وارتفاع الأسعار، وذلك بهدف فهم الاتجاهات العامة للتضخم وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية على الفئات منخفضة الدخل.

١٢/١ حدود الدراسة:

● **الحدود المكانية:** تقتصر هذه الدراسة على المملكة العربية السعودية.

● **الحدود الزمنية:** تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية الممتدة من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٤، وهي الفترة التي شهدت العديد من التغيرات الاقتصادية العالمية بعد جائحة كورونا وما تبعها من ارتفاع في معدلات التضخم وتقلب الأسعار.

● **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على تحليل أثر التضخم وتقلب الأسعار على القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

أ- الكتب:

١. سكيدلسكي ، روبرت، جون مينارد كينز "مقدمة قصيرة جداً"، ترجمة عبدالرحمن مجدي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٥.
٢. صغري، عمر ، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٥.

ب- الرسائل العلمية:

١. بوزيت، يمينة، صوشة، رنده، دور السياسة النقدية في علاج التضخم: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة ٢٠١٠ - ٢٠٢٢، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمه، الجزائر، ٢٠٢٣.

٢. سعداوي ، آمنة، أثر تقلبات أسعار البترول على إحتياطي الصرف الأجنبي: دراسة مقارنة الجزائر، المملكة العربية السعودية وفنزويلا للفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، رسالة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة، الجزائر، ٢٠٢٣.
٣. معيزي، رحمة، أثر التضخم على القدرة الشرائية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة، الجزائر، ٢٠٢٥.

ج- الدوريات:

١. آل هتيلة، إلهام عوض، أثر تغير السلوك الاستهلاكي على العلاقات الأسرية في ظل التضخم العالمي: دراسة وصفية مطبقة على الأسر السعودية في عدة مناطق في المملكة، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، الجمعية العربية للتنمية البشرية والبيئية، مصر، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، ٢٠٢٤.
٢. البربري، هند مرسي، سياسات تحرير سعر الصرف وأثرها على الفقر وتوزيع الدخل في مصر، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر، المجلد العاشر، العدد التاسع، ٢٠٢١.
٣. البريدي، لطيفة بنت فهد، بعض التحديات التي تواجه الأسرة السعودية نتيجة الأزمات (كورونا المستجد أنموذجاً)، مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية، المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية، السعودية، المجلد الثالث، العدد الأول، ٢٠٢٣.
٤. بن جلول، خالد، تأثير التضخم على معدلات الفقر: دراسة تحليلية قياسية للاقتصاد الجزائري، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق، العدد الثالث والخمسون، ٢٠١٦.
٥. الجاك، ابتسام الطيب، أثر معدلات التضخم على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السودان ١٩٩٠-٢٠٢١، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد الرابع، العدد الحادي عشر، ٢٠٢٣.
٦. الجزار، فاروق ، البرماوي، أدهم، أثر الصدمات غير المتماثلة لسعر الصرف على معدل التضخم باستخدام نموذج NARDL: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثاني ، ٢٠٢٢.
٧. الغاوي، هالة سمير، أثر تقلبات أسعار النفط الخام على الصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية ، مصر، المجلد الأربعون، العدد الثاني، ٢٠٢٠.

٨. العوني، محمود، توفيق، حجاوي، أثر البطالة، التضخم والنمو السكاني على معدلات الفقر في الجزائر، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد دراية، أدرار كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي، الجزائر، المجلد الحادي عشر، العدد الرابع، ٢٠٢٣.
٩. اللويش، بشير بن علي، دراسة نمط السلوك الاستهلاكي للأسرة الفقيرة بمنطقة حائل وآليات إدارة أنماطها الاستهلاكية من منظور الخدمة الاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، العدد السابع والستون، ٢٠٢٢.
١٠. سلمان، محمد، البكري، إسماء، أثر معدل التضخم والبطالة في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٢، مجلة جامعة فزان العلمية، ليبيا، ٢٠٢٥.
١١. شمعون، أحمد محمد، تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية للفترة (١٩٨٦-٢٠١٥)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، العدد الأول، ٢٠١٧.
١٢. شطناوي، زكريا أحمد، الفوز، تركي مجحم، التغير في الناتج المحلي الإجمالي والرفاهية الاقتصادية في دول مختارة من العالم الإسلامي، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد الخامس، العدد الخامس، ٢٠٢٤.
١٣. غانم، عادل محمد، وآخرون، دراسة أثر التعرفة الجمركية واندماجها مع ضريبة القيمة المضافة على الأمن الغذائي للمملكة العربية السعودية، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الأكاديمية الإفريقية للدراسات المتقدمة، ليبيا، المجلد الرابع، العدد الثالث، ٢٠٢٥.
١٤. عفان، منال محمد، أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي في مصر: دراسة تحليلية لأهم القنوات التي يؤثر من خلال التفاوت على النمو، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، المجلد الثاني والعشرون، العدد الرابع، ٢٠٢١.
١٥. عميش، عائشة، دحماني، فاطمة، أثر التضخم على أداء السوق المالي لدول مجلس التعاون الخليجي - دراسة قياسية باستخدام نماذج Panel ARDL خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٩)، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول، ٢٠٢٢.
١٦. عبدالفتاح، فاطمة رجاء، العلاقة بين توزيع الدخل والتنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨) باستخدام نموذج ARDL، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، كلية

السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر، المجلد الخامس عشر، العدد الرابع عشر، ٢٠٢٢.

١٧. موسى، منى حامد إبراهيم، معوقات تملك الأسرة السعودية للمسكن وعلاقة ذلك بتخطيط دخلها المالي، مجلة بحوث التربية النوعية، كلية التربية النوعية، جامعة المنصورة، مصر، العدد الثامن عشر، ٢٠١٠.

ثانياً: المواقع الإلكترونية:

1. www.mandumah.com.
2. www.scholar.google.com.
3. www.ekb.eg/ar.
4. www.stats.gov.sa/
5. <https://www.sama.gov.sa/>

الملاحق:

استبانة الدراسة: أثر التضخم وتقلب الأسعار على القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية

عزيزي/عزيزتي المشارك/هـ:

يقوم الباحث بإجراء دراسة علمية بعنوان "أثر التضخم وتقلب الأسعار على القدرة الشرائية للفئات منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية"، وذلك في إطار إعداد بحث علمي يهدف إلى التعرف على مدى تأثير ارتفاع الأسعار والتضخم على القدرة الشرائية للأفراد، وخاصة الفئات منخفضة الدخل، وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية على مستوى المعيشة.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم إعداد هذه الاستبانة لجمع البيانات اللازمة، حيث نأمل منكم التكرم بالإجابة على جميع العبارات الواردة فيها بكل دقة وموضوعية. ونؤكد أن المعلومات التي سيتم الحصول عليها ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، كما سيتم التعامل معها بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض الدراسة. شاكرين لكم حسن تعاونكم ومساهمتم في إنجاح هذه الدراسة.

القسم الأول: المتغيرات الديمغرافية:

١. النوع

☐ ذكر

☐ أنثى

٢. العمر

☐ أقل من ٢٥ سنة

☐ من ٢٥ إلى ٣٥ سنة

☐ من ٣٥ إلى ٤٥ سنة

☐ ٤٥ سنة فأكثر

٣. المستوى التعليمي

☐ أقل من الثانوية

☐ ثانوية عامة

☐ دبلوم

☐ بكالوريوس

☐ دراسات عليا

٤. متوسط الدخل الشهري للأسرة

☐ أقل من ٣٠٠٠ ريال

☐ من ٣٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ ريال

☐ من ٥٠٠٠ إلى ٧٠٠٠ ريال

☐ من ٧٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ ريال

☐ ١٠٠٠٠ ريال فأكثر

القسم الثاني: اسئلة الاستبيان:

المحاور	موافق تماماً (٥)	موافق (٤)	محايد (٣)	غير موافق (٢)	غير موافق تماماً (١)
المحور الأول: التضخم وارتفاع الاسعار					
ملاحظة ارتفاع أسعار السلع الأساسية خلال السنوات الأخيرة باستمرار					
أدى التضخم إلى زيادة الأعباء المعيشية على أسرتي					
ارتفعت تكاليف المعيشة مقارنة بمستوى دخل الأسرة					
أصبح شراء بعض السلع الأساسية أكثر صعوبة بسبب ارتفاع الأسعار					
يؤثر التضخم بشكل مباشر على الإنفاق الشهري للأسرة					

المحاور	موافق تماماً (٥)	موافق (٤)	محايد (٣)	غير موافق (٢)	غير موافق تماماً (١)
المحور الثاني: تقلب الأسعار					
تتغير أسعار السلع والخدمات بشكل متكرر خلال فترات قصيرة					
تقلب الأسعار يجعل التخطيط للإنفاق الأسري أكثر صعوبة					
أواجه صعوبة في تحديد ميزانية ثابتة للأسرة بسبب تغير الأسعار					
ترتفع أسعار بعض السلع الأساسية من دون سابق إنذار					
يؤثر عدم استقرار الأسعار على قرارات الشراء داخل الأسرة					

المحاور	موافق تماماً (٥)	موافق (٤)	محايد (٣)	غير موافق (٢)	غير موافق تماماً (١)
المحور الثالث: القدرة الشرائية					
أصبح دخلي الشهري غير كاف لتغطية الاحتياجات الأساسية للأسرة					
اضطرت إلى تقليل شراء بعض السلع بسبب ارتفاع الأسعار					

					انخفضت قدرتي على الادخار المالي نتيجة ارتفاع تكاليف المعيشة
					أؤجل شراء بعض الاحتياجات بسبب ضعف القدرة الشرائية
					تراجعت قدرتي الشرائية مقارنة بالسنوات السابقة